مونتريال – المرحلة الثانية لعملية EPDP
الإثنين الموافق 4 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019 - من الساعة 10:30 ص إلى الساعة 12:00 م بالتوقيت الصيفي الشرقي
ICANN66 | مونتريال، كندا

كيث درازيك: طاب صباحكم جميعًا.

طاب صباحكم جميعًا. هل بإمكاني أن أطلب من الجميع أن يشغلوا مقاعدهم حتى نتمكن من البدء في دقيقتين.

شكرًا.

طاب صباحكم جميعًا. هل نحن مستعدون من الناحية الفنية للبدء؟

حسنًا. بدأت التسجيلات. البث الشبكي جاهز.

صباح الخير للجميع. أنا اسمي كيث درازيك. أنا الرئيس الحالي للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO. ويسعدني جدًا أن أكون هنا معكم هذا الصباح بصفتي المشرف على هذه الجلسة. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم بإيجاز أعضاء اللجنة لهذه الجلسة. جانيس كاركلينس، الرئيس الحالي لفريق EPDP.

رفيق داماك هو منسق مجلس GNSO.

وإيلينا بليكسيدا، من منظمة ICANN، شاركت في مشاركة ICANN مع المفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي لحماية البيانات.

إذن أنا سعيد للغاية لأن أكون معكم هنا هذا الصباح. أود أن أرحب بكم جميعًا في الجلسة العامة الأولى لاجتماع ICANN66، والتي ستكون بشأن عرض المستجدات ومشاركة المجتمع في العملية المعجّلة لوضع السياسات، أو EPDP، بشأن بيانات تسجيل gTLD وعمل المرحلة الثانية في تطوير توصيات السياسة حول نظام موحد للوصول والكشف عن بيانات التسجيل غير العامة أو SSAD. ستسمعون عددًا كبيرًا من الاختصارات اليوم. SSAD هو النظام الموحد للوصول والكشف عن بيانات التسجيل غير العامة.

سأقدم قليلاً من السياق حول كيفية وصولنا إلى هنا. تم تعيين EPDP، وهي العملية المعجّلة لوضع السياسات، لأول مرة من قبل GNSO، منظمة دعم الأسماء العامة، في تموز/يوليو

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله إلى ملف كتابي/نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا إنه في بعض الحالات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. تنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي التعامل معها كما لو كانت سجلات رسمية.

2018، بعد اعتماد مجلس إدارة ICANN لمواصفة مؤقتة بشأن بيانات تسجيل gTLD التي مكنت الأطراف المتعاقدة من الامتثال لمتطلبات ICANN التعاقدية الحالية والسياسات مع الالتزام أيضًا باللوائح العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي أو القانون العام لحماية البيانات.

في المرحلة الأولى من عمله، أجرى فريق EPDP عملية وضع سياسة لمدة عام واحد لتأكيد ما إذا كان يجب أن تصبح المواصفة المؤقتة التي أقرها مجلس الإدارة سياسة توافقية أم لا.

بعد عام من العمل المكثف للغاية، اعتمد مجلس GNSO تقرير المرحلة الأولى خلال اجتماع المجلس الخاص في 4 آذار/مارس 2019، وفي نفس الوقت، أعلن بدء المرحلة الثانية.

يشمل نطاق المرحلة الثانية من برنامج EPDP، أولاً، مناقشة نظام الوصول الموحد والإفصاح، SSAD؛ ثانياً، المشكلات التي تمت الإشارة إليها في ملحق المواصفة المؤقتة الأصلية والتي كانت بعنوان "قضايا مهمة لمزيد من العمل المجتمعي"؛ وثالثًا، القضايا المؤجلة من تقرير المرحلة الأولى، الأسئلة بما في ذلك الأشخاص الاعتباريين مقابل الأشخاص الطبيعيين، والتنقيح لمجال المدينة، وما إلى ذلك.

يعمل فريق EPDP حاليًا على تطوير اللبنات الأساسية لنظام SSAD، وهو نظام موحد للوصول والإفصاح، من المتوقع أن يشكل الأساس لتقريره الأولي، والذي من المتوقع الانتهاء منه في الشهر أو الشهرين المقبلين.

بهذا السياق، أود أن أبدأ هذه الجلسة العامة، والتي ستبدأ بعرض مستجدات من رئيس فريق EPDP، جانيس كاركلينز. سيكون لدينا بعد ذلك جلسة أسئلة وأجوبة بعد عرض المستجدات ومناقشة الخطوات التالية لفريق EPDP.

قبل تسليم الكلمة إلى جانيس، أود أن أقر بالتفاني المذهل لأعضاء برنامج EPDP والمجموعات التي تمثلونها. ويدعم فريق عمل ICANN هذا الجهد الهام والصعب، سواء في المرحلة الأولى أو العمل الحالي في المرحلة الثانية. أنتم جميعًا دليل على نموذج أصحاب المصلحة المتعددين لوضع سياسة التوافق في الآراء من أسفل إلى أعلى، وأشكركم مقدمًا على جهودكم المستمرة والتزامكم في هذا العمل.

ومع ذلك، جانيس، أود تسليم الكلمة لك. شكراً لك.

جانيس كاركلينز: نعم. شكراً لك يا كيث.

صباح الخير. من الجميل أن أعود مرة أخرى إلى اجتماع ICANN على المنصة حيث يحدث هذا بعد تسع سنوات. وهكذا، حقًا، هذه هي - طريقة جيدة جدًا للعودة.

لذلك اسمحوا لي أن أستعرض لكم عرضًا تقديميًا أعددناه لكم لشرح مستوى تقدمنا الآن مع أنشطتنا.

أولاً وقبل كل شيء، بالنسبة لأولئك الذين لا يتابعون عن كثب في المرحلة الثانية، إذن فنحن مكلفون بشكل أساسي بتنفيذ ثلاثة أشياء:

الأول هو تطوير نظام موحد للوصول والكشف عن بيانات التسجيل غير العامة، والتي نسميها القضايا ذات الأولوية 1.

بعد ذلك، نحتاج إلى التعامل مع المشكلات التي لا تستند إلى حل من المرحلة الأولى، مثل الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين، والتنقيح لحقول المدن وما إلى ذلك. ثم نحتاج إلى التعامل مع المشكلات التي لا توجد في المرفق (يتعذر تمييز الصوت)، ومواصفات بيانات التسجيل (يتعذر تمييز الصوت).

إذن كيف بدأنا؟ لقد بدأنا بتطوير حالات الاستخدام ومتابعة مناقشة حالات الاستخدام هذه من أجل بناء فهم أفضل لكيفية تطوير SSAD وكيف يمكن أن تعمل.

لذلك بعد بناء هذا الفهم المشترك للعناصر المختلفة التي تجب مناقشتها وتكييفها، ذهبنا لتطوير اللبنات الأساسية. اتفقنا على أنه ينبغي لنا بناء النظام كمنزل، إذا جاز التعبير، باستخدام لبنات بناء مختلفة. أن تلك اللبنات المختلفة ستتحول في النهاية إلى توصيات سياسية بمجرد وصولنا إليها.

ثم سنضع هذه العناصر الأساسية في ترتيب معين وسنصدر التقرير الأولي، والذي - وفقًا لسيناريو متفائل جدًا، نخطط لإصداره في أوائل كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، مما يسمح للمجتمع بتوفير الحصول على مواد قراءة جيدة لعيد الميلاد.

لذلك في مشكلة، سوف نواصل العمل على القضايا ذات الأولوية 2، وبمعنى آخر، بقايا من المرحلة الأولى، لأنه، بطبيعة الحال، فإن الأولويات الممنوحة لـ SSAD وعرض النطاق الترددي للفريق محدودة.

لذلك حاولنا أيضًا تصور كيف سيكون النظام. ونظرًا لأن ICANN مؤخرًا في عناوين الطعام، فقد اعتقدنا أنه سيكون من المناسب أيضًا السير في نفس الاتجاه، وتصورنا SSAD على أنه همبرغر، حيث لديك جانب الطلب، طلب الكشف؛ ثم لديك جانب العرض، حيث توجد البيانات والبيانات الخاصة؛ ثم لديك هذا الجزء الأوسط، باتي برغر، حيث يتم اتخاذ قرار سحر الكشف.

إذن المهم في هذه الشريحة هو قائمة لبنات البناء التي يمكنكم رؤيتها على الجانب الأيمن من الشريحة. وهي: معايير ومحتوى الطلبات، أغراض الطلب، مجموعات المستخدمين، سياسة الاستخدام المقبول، الاحتفاظ بالبيانات وتدميرها، الاعتماد، متطلبات الاستجابة، سياسة الاستعلام، الاستلام والاعتراف، شروط الاستخدام، الاستدامة المالية، التشغيل الآلي، التدقيق، التسجيل، حقوق موضوع البيانات، ومبادئ السياسة.

كما ترون، هناك عدد مهم من العناوين. كل واحد منهم - بعضها أكبر. بعضها - من هذه الأقسام، بعضها أكبر، بعضها أصغر. وحاليا، نحن نعمل على كل منها.

لذا، في هذه اللحظة، أود أن أوجز بعض القرارات الأساسية للغاية التي اتفقنا عليها بالفعل كفريق واحد ونبني عملنا على هذه التفاهمات.

أولاً وقبل كل شيء، الهدف من SSAD هو توفير آلية يمكن التنبؤ بها وشفافة وخاضعة للمساءلة للوصول والكشف عن بيانات التسجيل غير العامة.

الفهم الثاني المهم هو أنه يجب على SSAD قبول طلبات الوصول أو الكشف من المنظمات أو الأفراد المعتمدين فقط. ومع ذلك، يجب أن تستوعب متطلبات الاعتماد أي مستخدم مقصود للنظام، بما في ذلك الفرد أو المؤسسة التي تقدم طلبًا واحدًا.

لدينا أيضًا فهم كامل بأن أتمتة SSAD قد لا تكون ممكنة تمامًا وأن SSAD يجب أن تكون آلية قدر الإمكان من الناحية الفنية المسموح بها قانونًا. وحيث لا يكون التنفيذ التلقائي واقعيًا أو ممكنًا، يوصي الفريق بتوحيد خط الأساس ببساطة.

وأخيراً، فإن الفهم المهم للغاية هو أن الاعتماد لا يعني الكشف التلقائي غير المحدود للبيانات غير العامة. سيتم التعامل مع كل طلب واعتباره وفقًا لطريقته الخاصة.

لذلك التقينا بالفعل حوالي 30 مرة من خلال الاجتماعات عبر الإنترنت. لقد عقدنا أيضًا اجتماعًا مباشرًا في لوس أنجلوس مؤخرًا. وخلال هذه الجلسة، لدينا جلسات - أربع جلسات حيث نناقش المزيد من نظامنا.

لذلك إذا كنت مهتمًا، تتوفر الموارد - الحالة الحالية لجميع الوثائق على موقع الويب، كما هو موضح هنا.

كيث، أود أن أعطيك الكلمة.

كيث درازيك: حسنًا. شكرًا جزيلاً لك جانيس. وفقط لتذكير الجميع، سيكون لدينا جلسة أسئلة وأجوبة بعد بضع دقائق من العرض التقديمي والتحديث. لذلك نحن بالتأكيد نبحث عن المدخلات الخاصة بكم، أي أسئلة قد تكون لديكم. وسيكون لدينا سلسلة من أربعة أو خمسة أسئلة لكي تفكروا فيها عندما نصل إلى جلسة الأسئلة والأجوبة.

لذلك مع ذلك، إيلينا، سوف أنقل الكلمة لك.

إيلينا بليكسديا: شكراً جزيلاً لك يا كيث. طاب صباحكم جميعًا. وجانيس محقة تمامًا، فهناك الكثير من الطعام في هذه الجلسة. ربما تكونون قد سمعتم عن فريق المشروع المسمى ستراوبري. نحن لسنا مسؤولين عن اسمنا، لكننا نسخر منه كثيرًا.

تم إنشاء مشروع ستروبيري مع يوران بمهمة محددة للغاية: صياغة الورقة التي من شأنها أن تحدد نموذج الوصول الموحد وتقدمه مع سلطات حماية البيانات، مع السعي للحصول على تعقيبات.

ومن شأن ذلك بدوره أن يساعد في تنوير عمل فريق EPDP لأن الفريق يدرس خيارات السياسة الخاصة به لـ SSAD.

للحصول على هذه الملاحظات، يتماشى هذا التوجيه من DPAs مع الهدف الذي حدده مجلس الإدارة ليوران لمواصلة العمل من أجل الحصول على توجيه قانوني من DPAs حول ما إذا كان UAM مسموحًا به ومتوافقًا مع القانون العام لحماية البيانات. كما أنه متوافق - لقد تلقينا

العديد من المراسلات الموجهة إلى مجلس الإدارة وإلى المنظمة، التي تطالب بآلية وصول موحدة لبيانات التسجيل.

لذلك تم إرسال الورقة التي تحمل عنوان استكشاف نموذج وصول موحد لبيانات تسجيل gTLD، إلى المجلس الأوروبي لحماية البيانات في 28 تشرين الأول/أكتوبر. حصلنا على دعم لا يقدر بثمن من المفوضية الأوروبية، التي قدمت لنا المشورة وساعدتنا في صياغة الأسئلة الواردة في الورقة بأفضل طريقة ممكنة لالتماس أكبر قدر ممكن من التعليقات الكاملة.

اسمحوا لي أن أكون واضحا هنا: نموذج UAM المبين في الورقة هو نموذج افتراضي. وكما توضح الورقة نفسها، فإن الافتراضات المقدمة هي لأغراض المناقشة فقط، وسيقوم فريق EPDP بتقديم توصيات السياسة الخاصة به.

تؤكد الورقة أن بنية النموذج، إن وجدت، ستعتمد على توصيات فريق EPDP، وفقط ذلك.

الآن، يقترح النموذج الموضح في الورقة طريقة للوصول الموحد استنادًا إلى النموذج الفني المقترح من قبل TSG. ستوفر UAM المقترحة هذه نظامًا مركزيًا للوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة، ويؤمل أن يكون هناك نظام شفاف وقابل للتنبؤ به، سواء بالنسبة لموضوعات البيانات التي قد يتم التعامل مع بياناتها من خلال UAM و(يتعذر تمييز الصوت)، بالطبع.

يقترح النموذج أن تتحمل منظمة ICANN المسؤولية المرتبطة ببوابة مركزية يتم من خلالها قبول طلبات الوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة ومعالجتها. يقوم مقدم الطلب بتوثيق هويته مع مزود المعرفات والغرض المشروع مع موفر التفويض. ثم يذهب الطلب إلى البوابة المركزية التي ستوافق أو ترفض. إذا تمت الموافقة، تطلب البوابة المركزية من سجل gTLD أو المسجل ذي الصلة تقديم بيانات التسجيل المطلوبة. تقوم بترشيحها، البوابة المركزية، وترجع موضوع البيانات المناسبة لمقدم الطلب.

وبعبارة أخرى، والكلمات البسيطة، في هذا النموذج الافتراضي، سيكون النظام المركزي، وليس الأطراف المتعاقدة الفردية هي التي تقرر ما إذا كانت ستقوم بالكشف عن البيانات أم لا.

تهدف الورقة إلى اختبار النظرية القائلة بأن مثل هذا النظام سيعزز بالفعل المسؤولية المتعلقة بنشاط معالجة الكشف في هذا النظام ليكون قادرًا على اتباع نهج موحد.

لذلك، فإن الأسئلة التي تم تضمينها في الورقة تدور حول ما إذا كان النموذج يمكن أن يضمن أن يتم تحديد المسؤوليات وتحديدها بوضوح، وفي الواقع، أن النظام المركزي هو المسؤول بموجب القانون العام لحماية البيانات للكشف، وما إذا كان هذا النموذج في نفس الوقت سيضمن مستوى أعلى للحماية لموضوعات البيانات.

حقا، في جوهرها، فإن جوهر الأسئلة يدور حول المسؤولية وعلاقة المراقب (يتعذر تمييز الصوت) فيما يتعلق بالأحكام المشتركة وعدة أحكام من القانون العام لحماية البيانات.

الآن، ما يمكن أن نتوقعه، نتوقع سماع الرد من المجلس الأوروبي لحماية البيانات. كما قلت سابقًا، تم إرسال الورقة في 25 تشرين/أكتوبر. من أجل أن ينظر مجلس حماية البيانات في الورقة أثناء الجلسة العامة، فإنه يحتاج إلى تقديم الورقة مسبقًا. ومع ذلك، فإن الجلسة العامة لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، والتي ستعقد الأسبوع المقبل، أمر غير وارد بالطبع.

نأمل أن تكون الجلسة العامة لشهر كانون الأول/ديسمبر ممكنة، ونأمل بالطبع أن ينظر مجلس حماية البيانات في الورقة.

في الختام، أود أن أعرب عن خالص امتناننا للمفوضية الأوروبية لمساعدتها في هذه العملية. إن مساعدتها لا تقدر بثمن. ولم يعد فريق ستروبيري يعمل بنشاط على أي شيء آخر غير المتابعة مع الصحيفة، وكما أكد يوران مرارًا وتكرارًا، ما زلنا نوفر فريق EPDP لتوجيه أي أسئلة أو قضايا قد نعتبرها بحاجة إلى توجيهها إلى DPAs كما يراه مناسبا أو إذا رأى ذلك.

شكرًا جزيلاً.

كيث درازيك: حسنًا. شكرًا جزيلاً لك إيلانا. وبعد ذلك على جدول أعمالنا هنا، لدينا عرض مستجدات بشأن الخطوات والجداول الزمنية المقبلة المتوقعة. سأعيد الميكروفون إلى جانيس. شكراً لك.

جانيس كاركلينز: شكراً لك. شكراً جزيلاً لك يا كيث.

بدأنا أنشطتنا في أيار (مايو)، وفي الوقت الحالي، وصلنا إلى النقطة التي سيتم فيها تجميع المسودة الأولية للتقرير استنادًا إلى العناصر الأساسية المتقدمة والمناقشة من قبل الفريق. لقد ذكرت في المداخلة السابقة أنه في أفضل الأحوال، سيتم نشر التقرير الأولي في أوائل كانون الأول/ديسمبر، والذي سيتيح

بعد ذلك للمجتمع تقديم مدخلات بحلول وقت ما في منتصف كانون الثاني/يناير. ومن المقرر أن يجتمع الفريق في اجتماع مباشر في نهاية كانون الثاني/يناير. لذلك في هذا السيناريو، سوف ندرس جميع المدخلات التي وردت خلال فترة التعليق وسوف نبدأ العمل على التقرير النهائي.

لذلك إذا لم نتمكن من إنتاج تقرير أولي في أوائل كانون الأول/ديسمبر، فإن السيناريو الأكثر احتمالًا هو أن التقرير الأولي سيتم نشره بعد الاجتماع وجهاً لوجه في نهاية شهر كانون الثاني/يناير. لذلك - ولكن هذا يعني تلقائيًا أن التقرير النهائي لن يتم نشره قبل اجتماع ICANN في حزيران/يونيو. وهذا من شأنه - لن نفي بالشرط الذي تمت صياغته للفريق من قبل العديد من أجزاء المجتمع التي نحتاج إلى المضي بها بسرعة لتطوير هذا النظام الموحد وتنفيذ هذا النظام في أقرب وقت ممكن.

ترون المخطط الذي يحدد هذا السيناريو الأول، سيناريو متفائل، والذي يهدف إلى إنتاج التقرير النهائي في وقت ما في أيار/مايو.

السؤال حول القضايا ذات الأولوية 2. لذلك هناك بعض التبعيات الخارجة عن نطاق، أو لنفرض، نطاق أو سيطرة فريق EPDP. وقد أوصت بعض الدراسات بتوصيات المرحلة الأولى. هذه الدراسات هي الآن في مرحلة التنفيذ. وبمجرد الذهاب - استلام هذه المواد الإضافية، سنكون قادرين على معالجة هذه النتائج في - في عملية صنع القرار لدينا.

لذلك مرة أخرى، فإن السيناريو الأكثر منطقية هو أنه سيكون هناك تقرير مواز - آسف، أولي حول قضايا الأولوية 2 عند نقطة واحدة. متى سيكون ذلك، في الوقت الحالي، لا أستطيع أن أقول. سنبذل قصارى جهدنا لإنتاجه بشكل أو بآخر بالتوازي، لكن كما ذكرت، فإن عرض النطاق الترددي للفريق محدود، ونبدأ أيضًا في الشعور ببعض التعب. هذا هو الإرهاق المتراكم، أيضًا، من المرحلة الأولى حيث واصل العديد من أعضاء الفريق العمل في الفريق أيضًا من المرحلة - المرحلة الأولى.

لذلك - هذا هو نوع من جدول زمني غير محدد ربما بشكل مفرط، لكن الفريق يبذل قصارى جهده. وأنا، من جانبي، أود أيضًا أن أغتنم هذه الفرصة وأن أسجل في السجل العام امتناني العميق لأعضاء الفريق وكذلك لموظفي ICANN الذين يدعموننا في الأنشطة، لأن هذا جهد هائل نحاول القيام به.

إذن، نعم.

كيث درازيك: شكراً جزيلاً لك يا جانيس وشكراً للجميع.

لذلك ستكون الجلسة التالية أسئلة وأجوبة تفاعلية. سنطرح بعض الأسئلة على الشاشة. لذلك سوف أقرأ هذه الأسئلة، ثم أعطيكم بضع دقائق للنظر فيها، ثم سأقدم بعض الملاحظات الموجزة، مرة أخرى، حول بعض السياق حول أحد الأشياء التي ذكرها جانيس بخصوص نوع من الإلحاح أو الحاجة إلى العمل بسرعة هنا.

لكن أولاً الأسئلة التي نسعى للحصول عليها. وكانت هذه أسئلة وضعها فريق EPDP والعمل مع فريق العمل لمحاولة توليد نقاش، لتلقي مدخلات حول بعض الأسئلة الأساسية التي من شأنها مساعدتهم على الاستمرار في العمل والانتهاء من عملهم.

وكان السؤال الأول هو: هل هناك أي لبنات بناء لم يفكر فيها فريق EPDP بعد؟

هل هناك أي مخاوف بشأن الاتفاقيات الأولية التي توصل إليها فريق EPDP حتى الآن؟

هل هناك أي شيء آخر يجب على فريق EPDP أن يفكر فيه مع مزودي المعرفات التابعين لجهة خارجية والذين يقومون بالتحقق من معرف فئات معينة من المستخدمين؟

ما هي الاعتبارات المالية التي يجب أن تأخذها EPDP في الاعتبار لوضع وصيانة نظام الوصول والإفصاح الموحد.

وأي مدخلات أخرى من شأنها أن تساعد فريق EPDP في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن توصيات السياسة؟

لذا أثناء النظر في هذه الأسئلة الخمسة، وما سيكون لدينا الآن هو ميكروفون مفتوح. الناس، إذا كنت على استعداد، يأتون إلى الميكروفون، وطرح الأسئلة، وتقديم المدخلات. لدينا ما يقرب من ساعة لجلسة المشاركة التالية. لكن أود فقط أن أشير إلى أنه بينما كان مجلس GNSO يكون فريق EPDP، سواء بالنسبة للمرحلة الأولى والمرحلة الثانية، كان هناك اعتراف بأن مستخدمي البيانات وبيانات التسجيل التي كانت متاحة سابقًا للجمهور ويمكن الوصول إليها، بسبب المواصفات المؤقتة وبسبب القانون العام لحماية البيانات، لم تتمكن وما زالت غير قادرة على الوصول إلى البيانات بالطريقة التي كانت بها، وأن الطلبات والوصول إلى تلك البيانات اليوم تتطلب طلبًا للمراجعة والتصرف بناءً عليها من قِبل السجلات وأمناء السجلات، الأطراف المتعاقدة.

وهكذا نظرًا لأنه عندما كون مجلس GNSO هذه المجموعة، كان هناك اعتراف بأن هذه الأطراف الثالثة وأنشطتها ومصالحها قد تأثرت وتأثرت سلبًا لأنها لم تعد قادرة على الوصول إلى البيانات التي كانت، لسنوات وسنوات، متاحة للعامة.

لذلك فإن عمل EPDP هذا، في كل من المرحلة الأولى والمرحلة الثانية، كان ولا يزال يتمثل في محاولة تطوير نظام يوفر أقصى قدر من الوصول بموجب القانون، ضمن القانون، ويسمح أيضًا للأطراف المتعاقدة والسجلات وأمناء السجلات، الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية، مرة أخرى، دون عبور الخط عندما يتعلق الأمر بالتنظيم والقانون.

وهذا هو الأساس الذي تعمل عليه المجموعة. أدرك المجلس، في الميثاق، أن هناك حاجة ماسة وضرورة، كما قال جانيس، للعمل بسرعة. وهذا أحد الأسباب التي كانت تتطلبها الجداول الزمنية التي رأيتموها حول عملية وضع السياسات هذه، وهي PDP معجلة. ومرة أخرى، أود أن أكرر تقديرنا وشكرنا لكل من ساهم في ذلك، سواء من المجتمع أو الأعضاء أو موظفي ICANN الذين يدعمونه.

لذلك، سننتقل إلى جلسة الأسئلة والأجوبة. إذن إذا كان أي شخص يرغب في تقديم مدخلات، وطرح أي أسئلة، فلا تتردد في القدوم إلى الميكروفون. أدرك أنه سيكون لدينا أيضًا مشاركة عن بُعد، لذا إذا كان شخص ما غير موجود في القاعة يرغب في طرح سؤال، فلا تتردد في القيام بذلك، وسيتم إعلامي.

لذلك دعونا نفتح المجال للأسئلة. الأسئلة والأجوبة.

من يريد أن يبدأ أولًا؟

رجاءً.

شكراً لك. أنت تتسم بالشجاعة.

متحدث لم يذكر أسمه: حسنًا. أنا (ذاكرًا الاسم) من تونس. أود أن أهنئ جميع فريق EPDP على كل الجهود التي بذلوها. ولدي سؤال حول الرسم البياني التالي الذي قدم لمحة عامة عن النموذج الموحد المقترح. عند النظر إلى هذا التدفق أو العملية أو الرسم، نرى البيانات كثيرًا من النظام أو البوابة المركزية

التي ستقوم بإدارة أو منح الوصول إلى الكثير من البيانات المستخدمة بواسطة CTID. من سيتولى إدارة النظام المركزي أو البوابة؟

شكراً لك.

كيث درازيك: شكرًا جزيلًا على سؤالك. ولكي ألخص الأمر، أعتقد أنه عندما كنا نتحدث عن نظام مركزي أو نظام موحد للوصول والإفصاح، أعتقد أن سؤالك هو من سيقوم بتشغيله؛ صحيح؟ بمعنى آخر، من سيكون المسؤول عن ذلك - أعتقد على مستوى السياسة ولكن أيضًا على المستوى التشغيلي. هل فهمت سؤالك بشكل صحيح؟

متحدث لم يذكر أسمه: السؤال؟

هل تعتقد أن المشغل هم - هل يمكنهم إدارة الخيار المركزي؟

كيث درازيك: نعم، شكرًا لك على السؤال. إذن أعتقد أن أحد الأسئلة المعروضة على فريق EPDP اليوم هو مسألة أدوار ومسؤوليات مختلف الأطراف. أعتقد أن ذلك يمتد ليشمل أسئلة وحدة التحكم والمعالج ووحدة التحكم المشتركة، بالإضافة إلى الأسئلة حول من سيقوم بتشغيل هذه المكونات المختلفة بالفعل. ولذا، فقد أسلم الكلمة إلى جانيس، كما تعلمون، فيما يتعلق بمستوى تقدم فريق EPDP في تلك المحادثة في هذه المرحلة. لكنني أعتقد أن الإجابة على سؤالك مباشرة هي أنه لم يتحدد بعد.

جانيس كاركلينز: نعم، كيث، أجبت على السؤال. لم يتحدد بعد. لذلك، سيكون واضحًا بمجرد أن نتوصل إلى اتفاق بشأن المنهجية، وكيف الجزء الأكثر أهمية في النظام، وقرار الكشف، ومكان اتخاذ هذا القرار ومن جانب من.

لذلك يمكنني - ربما أستطيع أن أكرر ما أنا - ما خلصنا إليه خلال جلسة السبت، ويبدو لي أن الفريق يتقارب لفهم أنه قد يكون هناك - قد يكون هناك بوابة مركزية واحدة حيث يتم تقديم الطلبات.

ربما هذا هو العنصر الوحيد في هذا الهيكل النهائي الذي يمكنني - يمكنني القول إننا نميل نحوه. لذا فإن السؤال هو أين سيتم اتخاذ القرار. وهنا لديك، في الواقع، خياران، وربما بعض الاختلافات ضمن تلك الخيارات. والخيار الوحيد هو أن يتم اتخاذ القرار من قبل كيان مركزي واحد عند البوابة، أو أن القرار بشأن الكشف يتم على مستوى كل مسجل / سجل، وهذا يعني أنه سيكون هناك 2000 نقطة إضافية لصنع القرار. لذا - ولكن حيثما كان الأمر كذلك، لم نتوصل بعد إلى أي استنتاج، وبالتأكيد فإن المشورة التي يقدمها المجلس الأوروبي لحماية البيانات سوف تنعكس في تفكيرنا في هذا الصدد.

كيث درازيك: شكرًا لك، جانيس. ولكن شكراً على السؤال.

التالي في الصف.

متحدث لم يذكر أسمه: مرحباً. اسمي هو (ذكر الاسم). أنا من ألمانيا، من RALO. أنا أتحدث بالأصالة عن نفسي. لقد شاركت في قوانين حماية البيانات في ألمانيا. أعتقد أنني أفهم أن هناك سوء فهم أساسي هنا بخصوص القانون العام لحماية البيانات. أنتم تقولون إن علينا أن نلتزم بالقانون. ذلك خطأ. من الخطأ بمعنى أنه لا يوجد قانون مركزي عالمي. لدينا نظام موزّع من الكيانات القانونية، يتم توزيعه معدّلًا خلال ذلك الوقت بحيث لا يمكنك مطابقة كل قانون في العالم. لذلك لديك ببساطة هذه الحقيقة بالضبط.

لذلك، من هذه النقطة، أعتقد أن الشيء الوحيد الذي يمكنكم القيام به في ICANN هو الكشف عن البيانات التي لديكم، والمطلوبة منكم، تلك بيانات تعاقدية. لذا إذا كنت تسأل خادمًا عن المسؤول عن أي شيء، فيجب أن يرد الخادم، "لا أعرف، لكن لدي عقد مع طرف يعرف أكثر مني."

يعمل نظام WHOIS لمنظمة IANA بهذه الطريقة. إذا طلبت أي شيء تتحمل IANA المسؤولية تجاه الخادم، فستتلقى ردًا قائلًا، "أوه، أنا لست مسؤولًا عن ذلك. يرجى السؤال عن خادم WHOIS للفريق." وبهذه الطريقة يطلق عليها WHOIS مختصرة أو WHOIS مختصرة للغاية إذا قمت بتوسيع نطاقه ليشمل أمناء السجلات.

وبهذه الطريقة يمكنك إدارة الوصول من خلال مناطق قانونية مختلفة. يمكنك توجيه استعلام من خلال توقعات قانونية مختلفة، وتسمح لأمناء السجلات والسجلات بالوفاء بقانونهم المحلي دون خرقه لأنهم قد عقدوا مع ICANN قائلين، نحن نجمع جميع البيانات في جميع أنحاء العالم في قاعدة البيانات المركزية ونحن المسؤولون عن كل شيء.

النقطة التالية، من خلال عقد مثل هذا مع القول بأننا نجمع البيانات، في حدود القانون العام لحماية البيانات، تكون مسؤولاً عن البيانات. أنت مسؤول عن أسباب جمعها، وكيفية تشغيلها، وكيفية تخزينها، وكيفية الوصول إليها، كما أنك مسؤول عن كل جزء من البيانات الموجودة في قاعدة البيانات هذه ببساطة عن طريق تقديم اقتراح بشأن كيفية القيام بذلك.

الشخص أو الشركة التي تقول "نريد أن نفعل ذلك بهذه الطريقة" هو المسؤول بموجب القانون. لكنكم لستم ملزمين بذلك.

ICANN هي للسياسة. ICANN ليست للتشغيل. لذا فإن تشغيل مثل هذه الأشياء بعيد عن اختصاص ICANN. ومن خلال خرق هذا، فإنك تقوم بالكثير والكثير من الآثار القانونية التي لا يمكن السيطرة عليها. أنت مسؤول عن الوفاء بقوانين السياسة في مختلف البلدان لأنه لا يُسمح لها بالوصول إلى البيانات من بلد آخر. يمكنهم تجاوز جميع هذه التجمعات الدولية عن طريق سؤال ICANN ببساطة، "لديك البيانات. أعطني إياها." ولديك الكثير من منظمات اللوبي مثل (يتعذر تمييز الصوت) - تقول المنظمات، "أوه، نحن نرغب في الحصول على وصول جماعي."

والنقطة التي لا أقرأها أبداً، أنا لا أقرأ جميع المستندات، لكنني أعتقد أنها ضاعت، من خلال تقديم WHOIS مفصلة، فإنك تنقل مسؤولية صحة وجمع البيانات من أمناء السجلات والسجلات إلى ICANN، بشكل قانوني. أنت الشخص الذي يقول إننا نريد الحصول على هذه البيانات. أنت تجمعهم لنا. لذلك أنت لست مسؤولاً بعد الآن بموجب القانون، القانون العام لحماية البيانات. خذوا هذا بعين الاعتبار.

كيث درازيك: شكرًا جزيلاً لك على المداخلة. وأنا بالتأكيد أؤكد تعليقاتك السابقة بأن جميع القوانين واللوائح في جميع أنحاء العالم متشابهة أو يمكن مطابقتها. أعتقد أن ما نواجهه هنا اليوم، وقد مررنا على مدار 18 شهرًا أو نحو ذلك، فعليًا بعدة سنوات أكثر من ذلك، ولكن ركزت EPDP على محاولة معالجة حقيقة أن عقود التسجيل وأمناء السجلات الحالية في فضاء gTLD أصبحت أساسا في

تضارب مع القانون العام لحماية البيانات ومع الغرامات المرتبطة داخل بناء القانون العام لحماية البيانات. وهناك أحكام في لوائح ICANN المتعلقة بأمن واستقرار ومرونة الإنترنت والتي هي في الواقع واضحة إلى حد ما عندما يتعلق الأمر ببيانات التسجيل. وهذه الالتزامات أو تلك المتطلبات قد تدفقت إلى اتفاقيات السجلات وأمناء السجلات. وبالتالي نحن في وضع حيث، من خلال هذه العملية، نحاول التأكد من أن الالتزامات الموجودة والعقود يمكن تحديثها وفقًا لذلك حيث لا تنتهك القانون العام لحماية البيانات، لكنني أدرك تمامًا أن القانون العام لحماية البيانات ليس فقط التنظيم اليوم، ولن يكون التنظيم أو القانون الوحيد في المستقبل.

وهكذا في مرحلة ما، فإن ما نصممه ونبنيه هنا اليوم سيحتاج إلى أن يكون متاحًا. وأعتقد أن هذا مصدر قلق يدركه المجتمع. أنا آخذ هذا بعين الاعتبار. وشكرًا لك على التعليقات الأخرى. لا أعرف ما إذا كان أي شخص آخر يرغب في الرد أو يمكننا الانتقال إلى السؤال التالي.

حسنًا. السؤال التالي. شكراً لك.

متحدث لم يذكر أسمه: مرحباً. أنا (ذاكرًا الاسم) من بنغلاديش.

قرأت نموذج الحل المؤقت في أيار/مايو (يتعذر تمييز الصوت) المنشور.

نيابة عن المجتمع، من الصعب حقًا العثور على تدفق بيانات الحل المؤقت. (يتعذر تمييز الصوت) صاحب المصلحة (يتعذر تمييز الصوت). على سبيل المثال، بالنسبة إلى (يتعذر تمييز الصوت).

تعليقاتي أو موقفي هو، في حالة قيامك في المخطط المعلوماتي التوضيحي، بوضع علامة مدونة لتدفق البيانات في نموذج التوافق المؤقت أو نموذج NIST القادم، وسيتم تحديثه في اليوم التالي. لذلك يجب أن يكون مخطط معلوماتي توضيحي، لذلك نحن نعرف كيف تتدفق البيانات من وحدة تحكم إلى وحدة تحكم، (يتعذر تمييز الصوت) مزود إلى (غير قابل للتمييز) مزود، والسجل/أمين السجل.

إذن، يمكن لمجتمع المستخدمين النهائيين أن يتعلم بشكل أفضل، ويفهم بشكل أفضل. كل شيء مكتوب بهذا التنسيق، لكن إذا قدمت بطريقة مخطط معلوماتي توضيحي، كيف ستتدفق البيانات، فسيكون من المفيد للمجتمع أن يفهم بشكل أفضل ما يجري وفهمه للموقف الحالي.

شكراً لك.

كيث درازيك: شكرًا جزيلاً على هذا التعليق. وأعتقد أنه بقدر ما يعمل المجتمع وفريق EPDP هذا على تطوير النظام، أعتقد أنك على حق تمامًا في أن توضيح تدفق البيانات وأدوار ومسؤوليات كل طرف، على ما أعتقد، أمر بالغ الأهمية. لذا شكرًا لك على تعليقك. أظن أنك على صواب، فسيساعد كلاهما في إعلام المجتمع بما يجري مناقشته، ولكنه سيساعد أيضًا في تحديد تلك الأدوار والمسؤوليات التي لا تزال موضع نقاش.

ونحن نتطلع إلى القيام بذلك ربما للجلسة التالية من هذه الجلسات.

بعد ذلك، جيمس.

جيمس بلاديل: شكراً. مرحباً. جيمس بلادل، عضو فريق EPDP.

ولكن سؤال خصيصا لجهود فريق ستراوبيري. وسؤالي أو قلقي، استنادًا إلى بعض المتحدثين السابقين، هل نحن، في نظركم، محددون بشكل مفرط في محاولة تكييف نظام SSAD هذا ليتوافق مع القانون العام لحماية البيانات عندما نشهد ظهور قوانين خصوصية أخرى، بما في ذلك قوانين من مراكز تجمعات أخرى، كما تعلمون، الهند، كندا، وحتى كاليفورنيا، حيث مقر ICANN، على افتراض أن لديهم بعض الدور كمالك/مشغل لهذا النموذج الافتراضي، هل تعتقدون أن تعليقات السلطات الأوروبية ستكون عامة بما فيه الكفاية بحيث يمكن أن تنطبق على جميع تلك القوانين الأخرى؟ أو هل يجب أن تكون SSAD ذكية بما يكفي لتتوافق مع الاختصاصات القضائية لموضوعات البيانات وطالبيها؟ أم أننا سنحتاج إلى SSADs متعددة قادرة على معالجة أي تباينات في أطر حماية البيانات؟

وأنا لا أعرف الإجابة عن هذا السؤال. أريد فقط معرفة ما إذا كنا مستعدين لمعالجة ذلك بعد.

شكراً.

كيث درازيك: شكرًا جزيلاً لك، جيمس. أعتقد أن هذا سؤال في غاية الأهمية. وما إذا كان من الممكن الإجابة على ذلك اليوم أم لا، فهو بالتأكيد شيء أعتقد أننا نحتاج إلى النظر في نطاق الرادار الخاص بنا والحفاظ عليه.

لكن، إيلينا، أود أن أقدم لك الفرصة للرد.

إيلينا بليكسديا: في الواقع، كما قال كيث، لا يمكن الإجابة عليه اليوم على هذا النحو، ولكن قد تكون هناك بعض النقاط الأساسية.

إنه في حد ذاته تحد كبير لإنشاء نظام يعمل على المستوى العالمي في العديد من الولايات القضائية المختلفة.

فقط لنخبرك، داخليًا، في منظمة ICANN، نحن نراقب جميع لوائح الخصوصية المعمول بها في جميع أنحاء العالم. نحن محظوظون للغاية - بعبارة بهذه الطريقة - إلى حد أن القانون العام لحماية البيانات هو نوع من وضع معيار وتتبعه مناطق أخرى في العالم. وفي الحقيقة، أنا أعلم أن (يتعذر تمييز الصوت) في المفوضية الأوروبية، على سبيل المثال، تقوم بعمل رائع، حيث تقدم الدراية للمناطق الأخرى فيما يتعلق بكيفية تطبيق القانون العام لحماية البيانات أو كيف يمكن تطبيقه هناك.

ستكون المشكلة الحقيقية هي اللحظات التي قد تكون لدينا والتشريعات التي تعارض القانون العام لحماية البيانات بشكل مباشر، خاصة مع بيانات تسجيل WHOIS.

كيث درازيك: حسنًا. شكراً لك.

التالي في الصف، جيمس.

جيمس غانون: مرحباً. جيمس غانون.

وقطتان سريعتان. أريد تقديم الدعم لمفهوم النموذج الموزع. لأنني أوافق على أنه من خلال قرار سياسة رفيع المستوى، فإن التحدث عن القانون العام لحماية البيانات كأساس هو، من حيث المبدأ، جيد. ولكن نظرًا لأن الشخص الذي عمل كثيرًا في برامج الخصوصية الخاصة ببناء المؤسسات الدولية، فإن المبادئ هي نفسها، لكن تطبيق هذه المبادئ يختلف غالبًا في الولايات القضائية المختلفة. وسوف نرى المزيد من ذلك، خاصة إذا نظرت إلى CCPA، التي ستأتي قريبًا جدًا. كما تعلمون، هذه هي نفس المبادئ، لكن التنفيذ مختلف تمامًا. ومحاولة بناء نظام عالمي واحد يطابق هذا المشهد المتنوع لقانون الخصوصية، والذي سيصبح أكثر تنوعًا فقط، هو طريقة محفوفة بمخاطر الفشل.

النقطة الثانية، ربما أردت فقط أن أتحدث قليلاً عن المستقبل، والتحدث عن التنفيذ. وأعتقد أن مفهوم استخدام سلطة مركزية تنظر إلى مزوّدي المعرّفات هو مفهوم جيد من بعض النواحي. لكنني لم أسمع أي نقاش حول من سيكون هؤلاء المزودون للمعرفات. وأعتقد أنه من المحتمل أن يكون ذلك عقبة كبيرة لم نفكر فيها حقًا حتى الآن، خاصة من عالم الأمن السيبراني. كما تعلمون، لا توجد سلطة معرف مركزية لتقول، نعم، هذا الشخص باحث صالح في الأمن السيبراني؛ لا، هذا الشخص ليس كذلك. لا يوجد ذلك في بعض مجالات الصناعة التي قد يكون لها وصول شرعي محتمل إلى بيانات WHOIS غير العامة.

لكننا لم نتحدث في الواقع عن كيف سيبدو تنفيذ هذا. هذا خطر كبير على منظمة ICANN أن تتحمله، لأنني أعتقد، بسهولة، أنه يمكنك النظر في تنفيذ عامين أو ثلاث سنوات لـ SSAD. وهذا خطر كبير على تحمله لعدة سنوات.

هل تم التفكير في ذلك حتى الآن، كما تعلمون، كيف يتم التنفيذ (يتعذر تمييز الصوت)؟

كيث درازيك: شكرًا لك، جيمس.

أعتقد أنه في هذه المرحلة، يركز فريق EPDP والمجتمع بشكل أساسي على وضع السياسات. التنفيذ، بالطبع، دائمًا ما يكون في أذهاننا. وأعتقد أنه من أجل وضع سياسات مناسبة، يجب أن يكون لديك إحساس جيد بماهية البنية التي تحاول تصميمها. وبطبيعة الحال، سيحدد ذلك أعمال التنفيذ ويؤثر عليها.

لكنني أعتقد أننا ما زلنا بعيدين عن الوصول إلى تفاصيل التنفيذ، أننا ما زلنا في المرحلة الأساسية نحاول بشكل أساسي التوصل إلى نموذج ووضع سياسات ضد هذا النموذج من شأنها أن تكون متوافقة، في هذه الحالة، مع القانون العام لحماية البيانات.

جانيس، هل تودين إضافة شيء إلى ذلك؟

جانيس كاركلينز: كما قلت، كيث، فإن التنفيذ دائمًا في ذهن جميع أعضاء الفريق، ونحن نناقش خيارات السياسة المختلفة.

لذلك بدأنا بتحليل الحالات الواقعية من أجل فهم كيفية عمل SSAD. والآن، عندما نتحدث، مثل، على سبيل المثال، بالأمس، كنا نتحدث عن سياسة الاستعلام. وتطورت المناقشة حول كيفية عمل ذلك بشكل حقيقي. لذلك - وبناءً على تلك المحادثة، نعيد النظر في المسودة الأولية لهذا الاقتراح الأولي. واليوم، سوف ننظر إلى أبعد من ذلك في كيف ستكون توصية السياسة - ما إذا كان ذلك سيكون مقبولًا، والذي تمت إعادة صياغته بناءً على حديثنا حول كيفية عمل هذا النظام من الناحية العملية.

فهذه إذًا هي طريقة عمل الفريق. ولذا يمكنني تشجيع كل من يريد متابعة حديثنا على القيام بذلك عن بعد. هذا ممكن دائما.

كيث درازيك: حسنًا. شكرًا لك، جانيس.

لدي كاثي هي التالية في الصف. أود التحقق، هل لدينا أي مشاركة عن بُعد، أي شخص في قائمة الانتظار؟

جيد جدًا. كاثي، لك الكلمة، ثم إلى جون.

كاثي كلايمان: شكراً لك، كيث. كاثي كلايمان.

كاثي كلايمان، من الجامعة الأمريكية، كلية الحقوق بواشنطن.

ولدي سؤال عن الأتمتة. وفقًا لأحد الشرائح الخاصة بك، يجب أن تكون SSAD مؤتمتة حيثما يكون ذلك ممكنًا تقنيًا ومسموحًا به قانونًا.

وأردت أن أسأل عن التوتر الذي يبدو أنه سيحدث مع المادة 22 من القانون العام لحماية البيانات، والتي تنص على أن "موضوع البيانات له الحق في عدم الخضوع لقرار يعتمد فقط على المعالجة الآلية، مما ينتج عنه آثار قانونية تتعلق به." وهذا يمكن أن يؤدي إلى آثار قانونية كبيرة.

لذلك أنا أتساءل عن بعض المناقشات التي دارت حول EPDP في المرحلة الثانية فيما يتعلق بمسألة الوصول إلى بيانات موضوع البيانات، ثم كيفية تقييم حماية حقوق موضوع البيانات وحرياته ومصالحه المشروعة، والتي تعد أيضًا جزءًا من المادة 22 من القانون العام لحماية البيانات.

شكراً.

كيث درازيك: حسنًا. شكرًا جزيلاً لك، كاثي. وأنا أعلم أن هذا هو أحد الأسئلة. وسأسلم الكلمة إلى جانيس لتقديم المناقشات الفعلية التي تجري داخل فريق EPDP. لكنني أعلم أن هذا أحد الموضوعات، مسألة الأتمتة هذه، إلى أي مدى يمكن أتمتة الأشياء أو يمكن أن تكون آلية، كما تعلمون، هل يشمل ذلك فعليًا - كما تعلمون، عملية صنع القرار أم أنها شيء خفيف من ذلك؟ لكنني أعتقد أن اللغة التي ذكرتها في المادة 29، إذا لم أكن مخطئًا، هي، كما تعلمون، "إلى الحد الذي يسمح به القانون" أو شيء من هذا القبيل. وهذا بالتأكيد موضوع مستمر للمحادثة. لكن ربما لا يكون موضوع المناقشة المباشر اليوم، لأنهم - سأرجع إلى جانيس. لست متأكدًا من أنهم وصلوا إلى ذلك بتفاصيل مهمة حتى الآن.

جانيس، الكلمة لك.

جانيس كاركلينز: في الواقع لدينا. في اجتماع وجهًا لوجه في لوس أنجلوس، كان لدينا عرض تقديمي حول كيفية قيام أمناء السجلات الكبار اليوم باختبار التوازن وما هي الخطوات التي يجب أن تكون - أو ما يفعله المسجل من أجل - التوصل إلى قرار بشأن ما إذا كان ينبغي الكشف عن البيانات أم لا.

بناءً على تلك المحادثة، اقترح عضو آخر في الفريق كيف يمكن أن تبدو هذه العملية في SSAD. وهذا شيء سيناقشه الفريق بمجرد وصولنا إلى هناك. وهذا تمت مناقشته. وبالتفكير أيضًا في الأتمتة، ربما بعد فترة زمنية معينة، سنرى أنماطًا معينة. وبعد ذلك، يمكن اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان من الممكن، بعد هذه الأنماط، تقديم بعض الأتمتة إذا كان ذلك مسموحًا به قانونًا.

لذلك سيكون هناك دائمًا هذا التوتر أو الموازنة بين المسموح به وما هو غير مسموح به وما هو ممكن وما هو غير ممكن.

وهذا هو أقصى ما يمكنني قوله. لكن الفهم الواضح هو أنه سيكون هناك بالتأكيد العديد من الحالات التي ستكون هناك حاجة لتدخل بشري فيها. وسيكون ذلك في توتر مع قابلية النظام للتوسع. وكيف سيعمل ذلك، من المحتمل أن يصبح النظام أكثر ذكاءً بعد وقت معين من العمليات، أود أن أقترح.

كيث درازيك: حسنًا. وبهذا أشكرك، جانيس. ويسرني أن أتلقى تصحيحًا منكم بشأن هذه النقطة. وبهذا أشكركم.

كاثي هل لديك تعقيب؟

كاثي كلايمان: فقط بسبب الآثار الهائلة من حقوق الإنسان على هذه القضية، حيث الكشف عن موقع موضوع البيانات لمقدم الطلب الذي قد يكون في ولاية قضائية والذي يكاد يكون بحكم تعريفه من الخطير كشفه هو مجرد مشكلة أنه لا يوجد نظام آلي يختار حتى، ولكن فقط البشر في ظل الظروف التي كنا نعرف وأنواع مختلفة من الأحداث الجارية وغيرها من القضايا.

شكراً.

جانيس كاركلينز: نعم، هذه المشكلة بالذات ناقشناها ربما قبل بضعة أيام على وجه التحديد بشأن تلك الحالات الخاصة، لحماية موضوعات البيانات بناءً على هذه الظروف الاستثنائية.

لذلك، مرة أخرى، لا يوجد حل سهل لذلك.

لكن تخيل في حالة النموذج الموزع، سيكون لديك ألفين - لا أعرف - خمسمائة مكان حيث يمكن اتخاذ هذا القرار عند تقديم الطلب. والأرجح أن كل أمين سجل / سجل، إذا كان هناك نموذج موزع، لن يكون في متناوله إما محام حقوق الإنسان أو خبير حماية البيانات الذي يمكن أن يجمع هذه الأشياء معًا. وعلى الأرجح، سيكون هذا الرجل الفني. وأنا شخصياً كنت أشهد في مناقشات الأمم المتحدة حيث بدأ خبراء الاتصالات يتحدثون عن حقوق الإنسان. لذلك هم في وضع صعب في كل وقت.

لذلك نحن بحاجة فعلاً إلى دراسة تلك الجوانب المختلفة في توصيات السياسة. وبالتأكيد هذا ليس بديهيًا.

كيث درازيك: حسنًا. شكرًا لك، جانيس. شكرًا كاثي.

وجون، سآتي إليك فقط للحظات.

فقط لتذكير الجميع، لدينا 35 دقيقة في هذه الجلسة. هذا هو بالضبط نوع المشاركة والمدخلات التي كنا نبحث عنها. لذا، من فضلك، إذا كان لديك أسئلة أو تعليقات أو أي مدخلات، يرجى الحضور إلى الميكروفون. هناك واحد على كل جانب من القاعة. ونحن نشجع حقًا مشاركتك هنا اليوم.

لذلك، جون، لك الكلمة.

جون لابريس: جون لابرايس، اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين.

لذا، أود أن أستكشف إيلينا بعض الشيء حول تعليق أدلت به سابقًا، وهو، كما تعلمون، الكابوس هو أن لدينا ولاية قضائية أخرى تأتي مع قواعد تتعارض مع القانون العام لحماية البيانات بطريقة ما.

الآن، نحن ننفق الكثير من الموارد، البشرية منها والنقدية، لوضع سياسة للامتثال للقانون العام لحماية البيانات. هل نحن نواجه إمكانات برنامج EPDP آخر في وقت قصير إذا ظهر مثل هذا النزاع في الولاية القضائية؟ وهذا ينطبق على بعض مبادرات التخطيط الاستراتيجي طويلة الأجل لـ ICANN من حيث النظر إلى المخاطر الخارجية.

لذلك أود أن أسمع من الفريق ما يفكرون به في هذه الحالة الطارئة المحتملة.

شكراً لك.

كيث درازيك: حسنًا. شكرًا لك، جون.

ولذا سأفتح ذلك.

إيلينا، إذا كنت ترغبين في الرد، أو جانيس.

هذا - من الواضح، هذا السؤال عن الصراع المحتمل بين ما نصمم ضده الآن، وهو امتثال القانون العام لحماية البيانات، وما يمكن أن يأتي فيما يتعلق بالتعارض في وقت لاحق من حيث القوانين واللوائح الأخرى في ولايات قضائية مختلفة فقط. وأعتقد كما لاحظ أحدهم، حتى في كاليفورنيا مع CCPA، قد يكون هناك بعض الاختلاف.

لذلك سأفتح ذلك من حيث، كما تعلمون، هل ناقش الفريق أو فكر في الحاجة إلى هذا التباين؟

شكراً لك.

إيلينا بليكسديا: لذلك أعتقد أنني سأجيب على هذا السؤال مع بعض أفكاري الشخصية ربما، إذا سمحتم لي.

قد يكون هذا مخاطرة قد تحدث إذا وفقط إذا لم تكن هناك ثقة في نموذج أصحاب المصلحة المتعددين، إلا أنه سيتم التوصل إلى حل جيد. وأعتقد أن هذا ليس هو الحال هنا.

جانيس كاركلينز: أجل. في بداية عملنا، أجرينا مناقشة، وبالتأكيد هناك فهم جيد للغاية بأن بعض القوانين الجديدة يمكن أن تدخل حيز التنفيذ في البلدان الأخرى وأنه ينبغي علينا - التفكير في السياسة، أن نفكر فيما وراء القانون العام لحماية البيانات ونجعل SSAD - أو تصميم SSAD بطريقة، في حالة ظهور قوانين جديدة لحماية البيانات في مكان آخر، يمكن تعديل SSAD أو يمكن تعديل تطبيق SSAD على المستوى التشغيلي.

لكن يجب أن أعترف أننا لم ننظر إلى السيناريو عندما يتعارض قانون آخر لحماية البيانات مع القانون العام لحماية البيانات. لذا لا أذكر.

وأنا أتطلع إلى أعضاء فريقي أمامي. تشير لغة الجسد إلى أنه، لا، لم ننظر إلى هذا السيناريو.

من الجانب الآخر، لست متأكدًا مما إذا كان من المحتمل جدًا أن يتعارض قانون حماية البيانات الشخصية مع قانون حماية بيانات آخر تمامًا.

ونتيجة لذلك، أعتقد أنهم سيكونون، على أي حال، يسيرون في نفس الاتجاه. قد تكون مختلفة - من حيث توفير مستوى مختلف من الحماية.

ولكن ما إذا كانوا سوف يتناقضون حقًا. إذا كان يمكنك إعطاء مثال من شأنه أن يحفز تفكيرنا وفهمنا. شكرًا لكم على التحرك بسرعة إلى الميكروفون.

جون لابريس: لذلك إذا كان بإمكاني إعطاء مثال افتراضي، فهناك بالتأكيد سلطات قضائية قد ترغب فيها السلطات القانونية في تحقيق شفافية جذرية. إنهم يريدون كل شيء مفتوح للجميع في كل وقت. حتى يتمكنوا من تتبع الأشياء والناس. وهذا من شأنه أن يذهب تمامًا - يعارض نوعاً من الحماية مثل تلك المجسدة في القانون العام لحماية البيانات. دون أن أتحدث بشكل دقيق جدًا.

جانيس كاركلينز: لكن هذا، من وجهة نظري، مرة أخرى، لست محاميًا، بل مجرد اقتراحات منطقية تشير إلى أن تلك السلطات القضائية هي في الأساس في موقفنا. لم تكن هناك أي قيود على استخدام WHOIS من حيث إمكانية الوصول إلى البيانات الخاصة قبل القانون العام لحماية البيانات، ثم أدخل القانون العام لحماية البيانات حماية البيانات لموضوعات البيانات الأوروبية. لذلك - وربما كانت تلك - لم يتم تطبيق قوانين حماية البيانات، لذا ما زالوا يتوقعون الوصول إلى البيانات وليس تلك التي تقع تحت القانون العام لحماية البيانات.

يمكننا التحدث في الأمر بعد الانتهاء.

جون لابريس: أجل.

جانيس كاركلينز: ونناقشه أكثر.

كيث درازيك: شكرًا لك، جانيس. شكرًا لك، جون، على هذا السؤال.

لذلك سوف أتوقف لحظة. لدينا عدد قليل من الناس في قائمة الانتظار. لقد جئنا إلى هنا بعد ذلك ولكنني أود التعليق أولاً. فقط من حيث فريق EPDP، ميثاقه، توقعات المجموعة.

من الواضح أن ما لدينا، في فضاء ICANN والمرجع إليها في اللوائح واتفاقيات السجلات وأمناء السجلات، هي سياسة عالمية، شيء يقصد به أن يكون سياسة عالمية لـ gTLDs. وما نواجهه هنا هو موقف تتوصل فيه ولايات قضائية مختلفة إلى لوائح مختلفة تؤثر على قدرتنا على الخروج بسياسة متسقة عالمياً. وهذا هو التحدي الذي أمامنا.

تم تعيين فريق EPDP هذا للتعامل أولاً مع المواصفات المؤقتة في القانون العام لحماية البيانات، وهو مكلف الآن بالتوصل إلى نظام موحد للوصول والكشف في سياق القانون العام لحماية البيانات. وإذا بدا أننا نحتاج - نحن كمجلس GNSO، ومدراء السياسات المسؤولين عن إعادة النظر أو إلقاء نظرة أخرى على المشهد المتغير، فمن المؤكد أن لدينا القدرة على القيام بذلك. لكنني أتناول هذه النقطة، وأعتقد أنها نقطة مهمة، وهي أننا إذا صممنا نظامًا اليوم، فإن السياسات الخاصة بنظام ما سيتم بناؤها وتشغيلها وستكلف موارد التشغيل - أنت تعرف، تصميم، عمل، إدارة، وربما تغيير خلال المعالجة، وهذا ينبغي أن يكون في الحسبان.

وآمل أن يوفر هذا سياقًا صغيرًا من حيث ما نحن عليه اليوم، ما هي أدوار مجلس GNSO في تكوين العضوية لهذا العمل، ولدينا القدرة على تطوير هذا العمل حسب الحاجة.

لكنني أقدر السؤال حقًا، وأعتقد أن هذه كانت نقطة مهمة.

التالي في قائمة الانتظار هنا، ثم سنعود إلى هذا الجانب.

غريغ مونيي: شكراً، أنا غريغ مونيي. أنا أعمل لدى يوروبول، وأنا عضو في مجموعة عمل السلامة العامة.

بادئ ذي بدء، أردت أن أقول إننا ممتنون للغاية لعمل وتفاني أعضاء فريق EPDP. أعني أن الوقت والجهد اللذين تقضيهما في هذه العملية مدهش حقًا، ونأمل حقًا أن نصل في نهاية المطاف إلى نظام يوازن بين مصلحة الجميع ويأتي بشفافية ومحاسبة (يتعذر تمييز الصوت) النظام.

تتعلق نقطتي فعليًا بالنقطة الأولى في تلك الشريحة. في مجال أعمال السلامة العامة، يتم تسجيل معظم النطاقات التي نتطلع إليها مع خدمات الخصوصية والوكيل، ولسبب وجيه؛ لأن الأشخاص الذين سجلوا تلك المجالات بنوايا سيئة يريدون إخفاء آثارهم. لذا، فإن هذا هو عادل بما يكفي.

لقد سمعت كذلك أن حوالي 30% من النطاقات المسجلة عالمياً مسجلة فعليًا مع خدمات الخصوصية والوكيل. وأنا أنظر إلى أصدقائنا من الأطراف المتعاقدة لتأكيد هذا النوع من الأرقام.

لكنني أعتقد أنه من المؤسف أن 30% من النطاقات العالمية مستبعدة بطريقة أو بأخرى من النظام الذي توصلتم إليه، لأن قرار الكشف اتخذ بالفعل من قبل الأطراف المتعاقدة. نظرًا لأنك تدفع رسومًا إضافية، فلن تقوم بذلك - لن تقوم الأطراف المتعاقدة بنشر معلومات حول هذه

النطاقات. وأعتقد أنه من المؤسف أنها مستبعدة من نطاق هذا النظام، على الرغم من أنه قد يوازن بين جميع المصالح.

لا أعرف إذا كان لديكم أي تعليق على هذا.

شكراً لك.

كيث درازيك: حسنًا. شكرًا جزيلاً لك غريغوري. ليس لدي رد على ذلك في هذا الوقت، لكنني سعيد لأن أتناوله بعد الاجتماع وأتابعه. لا أعرف ما إذا كان أي شخص آخر يرغب في التعليق على خدمة الخصوصية/الوكيل أو تسجيلات الخصوصية/الوكيل في هذه المرحلة. لكن وجهة نظركم قد تم تناولها بشكل جيد.

حسنًا. شكراً لك.

حسنًا. التالي في الصف.

جيرترود ليفين: أنا جيرترود ليفين من الجمعية الوطنية لمجالس الصيدلة وسجل PHARMACY.، وسؤالي يتعلق بالتمييز بين الأشخاص الطبيعيين والشركات على النحو الذي تمت مناقشته في القانون العام لحماية البيانات. وأنا أتساءل فقط عن المناقشات التي دارت في برنامج EPDP بشأن هذا التمييز.

كيث درازيك: شكرًا جزيلاً على السؤال. أعتقد في المرحلة الأولى من برنامج EPDP، القرار في ذلك الوقت، لا سيما في ضوء أزمة الوقت إذا صح التعبير، والمواعيد النهائية التي كنا نواجهها، والمواعيد النهائية المفروضة من الخارج، تم اتخاذ القرار في ذلك الوقت بعدم التمييز من حيث صلته بتنفيذ المواصفات المؤقتة في توصيات السياسة الجديدة. لكنني أود أن أرجع إلى جانيس بشأن المسألة لأنها تتعلق بالمناقشات الجارية في المرحلة الثانية.

لذا، جانيس، السؤال بشأن الطبيعي مقابل الاعتباري.

جانيس كاركلينز: أجل. هذا هو أحد الأسئلة العالقة التي تندرج ضمن مجموعة الأولوية 2. أجرينا، يوم السبت، محادثة أجرتها ICANN من حيث صلاحيات الدراسة التي أوصت بها المرحلة الأولى. قدم أعضاء الفريق مدخلات لنوع من مسودة الاختصاصات.

نفهم أنه سيتم إجراء الدراسة وقد تكون النتائج متاحة، ما بين ثلاثة إلى تسعة أشهر من الآن. وبناءً على ذلك، عندما يتم عرض هذه النتائج على الفريق، سنستمر في مناقشة أكثر استنارة حول هذا الموضوع. ونأمل أن نأتي بنوع من التوصيات.

أشعر أنه في الفريق، هناك اختلاف في الآراء - أو مجموعة متنوعة من الآراء حول هذا الموضوع. وبالتالي قد تنير الدراسة حديثنا جيدًا.

لذلك - ولكن هذا على جدول الأعمال.

كيث درازيك: حسنًا. شكرًا لك، جانيس. ولكن شكراً على السؤال.

لا أريد أن أفقد السؤال السابق حول الخصوصية/الوكيل، وأود أن - أشعر بالفضول حقًا، لأنني لا أعرف الإجابة، إذا كان هذا موضوع سيتم مناقشته أو أنه أولوية البند 2 في المرحلة الثانية؟

جانيس كاركلينز: لا، هذا عنصر ذو أولوية 2 وهو مدرج في جدول أعمالنا كأولوية 2.

كيث درازيك: شكرًا لك، جانيس. لذلك لا يزال التوضيح موضوعًا للمناقشة حول سؤال الخصوصية/الوكيل في عمل المرحلة الثانية. الأولوية 2.

شكراً لك على ذلك التوضيح.

كريس، الكلمة لك.

كريس ديسيبان: شكراً لك يا كيث. طاب صباحكم جميعًا. كريس ديسيبان.

ما أنا بصدد قوله هو وجهة نظر شخصية تمامًا ويعود إلى سؤال التعريف الذي طرحه جون ويعترف تمامًا بما تقوله عن دور CPDP. لكن لدينا موقف تضع فيه الحكومات في جميع أنحاء العالم تشريعًا خاصًا بالخصوصية، ولدينا وضع يحاول فيه البعض من ذلك، ليس كل ذلك، بل البعض منه أن يكون خارج الحدود الإقليمية ويقولون إنه ليس فقط داخل حدودنا ولكن خارج حدودنا، وهلم جرا، وهذا يخلق تحديات كبيرة. ولدينا أيضًا موقف حيث نحن - نحن مكلفون في الوقت الحالي بالقيام بالعمل الذي وصفته.

وأتساءل عما إذا كان علينا، كموازاة لذلك، كمجتمع، ألا نبدأ في التفكير في التعامل مع هذه المشكلة بطريقة مختلفة قليلاً والتوصل فعليًا إلى توافق في الآراء أو محاولة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ماهية WHOIS وماذا عن، ولماذا نحن في حاجة إليها، ما هي الفوائد. ثم بدلاً من إنشاء نظام يتوافق مع قانون واحد بعينه، فإننا ننشئ - نضع سياسة محتملة تنص على أنه يجب على الجميع فعل ذلك، ثم نطلب من أجزاء حكومتنا في المجتمع الذهاب إلى حكوماتهم وطلب كتابة أي شيء عن قوانين WHOIS - مهما كانت قوانين الخصوصية التي تريدها، ولكن عندما تفعل ذلك، فيما يتعلق بالبيانات التي يتم إنتاجها على الإنترنت حول من يملك أسماء النطاقات، يرجى القيام بذلك بهذه الطريقة. لأنه لا توجد واحدة من هذه الحكومات، كما أتصور، لديها WHOIS على رأس قائمة الأسباب التي تجعلهم يكتبون القانون العام لحماية البيانات.

لذلك مجرد فكرة قد نرغب في التفكير فيها بالإضافة إلى ما نقوم به بالفعل - وليس لدي شك في أن يوران لديه ما يقوله حول هذا الأمر - بالإضافة إلى ما نقوم به بالفعل، وهو ما يرفع المناقشة بالفعل إلى مستوى أعلى والتحدث عن محاولة إقناع الناس على مستوى العالم بأهمية البيانات وكيفية التعامل معها.

شكراً.

[تصفيق]

كيث درازيك: شكرًا لك، كريس، وشكرًا على هذا التعليق. ومرة أخرى، فإن ما اقترحته هو خارج نطاق هذا الجهد الحالي من حيث الفريق، لكنني أعتقد أن السؤال المهم للغاية هو - أن يتم طرحه.

يوران، تفضل.

يوران ماربي: لذلك أود فقط أن أقول، أتفق مع كريس.

شكرًا لك، كريس.

كيث درازيك: شكراً لك. شكراً لك، يوران. شكرًا لك، كريس.

تيجاني، تفضل.

تيجاني بن جمعة: شكرًا جزيلاً. تيجاني يتحدث من العراق، لكنني أتحدث بالنيابة عن نفسي.

شكرًا جزيلاً على كل العمل الذي أنجزتموه في المرحلتين الأولى والثانية. نحن نفعل الآن للمرحلة الثانية. أعلم أن الأمر يتطلب الكثير من الوقت والطاقة، لذا شكرًا لكم.

لدي سؤال لكم. في فهمكم، من سيكون مراقب البيانات لبيانات المسجل؟ ومن سيتحمل غرامات القانون العام لحماية البيانات في حالة انتهاك هذه اللائحة؟

والأهم من ذلك بالنسبة لي وأعتقد بالنسبة لنا جميعًا، ماذا سيكون دور ومسؤوليات ICANN؟

شكراً لك.

كيث درازيك: شكرًا جزيلاً لك، تيجاني. أعتقد أن هذه أسئلة ممتازة. وأعتقد أننا لم نصل بعد إلى نتيجة.

يقول جانيس إن لديه إجابة. إنه ينقذني. شكراً لك.

جانيس كاركلينز: نعم، جوابي هو أنني سأجيب على سؤالك في اللحظة التي سيصدر فيها التقرير النهائي.

كيث درازيك: نعم، شكرًا لك جانيس. وشكراً لك تيجاني.

أعتقد أن هذه هي الأسئلة المفتوحة. أدوار ومسؤوليات مختلف الأطراف المشاركة في هذا، وتعريفات التحكم مقابل المعالجة أو السيطرة المشتركة، هذه هي أسئلة اليوم.

يعمل فريق EPDP على وضع سياسات تعتمد، من نواح كثيرة، على تلك الإجابات. وأعتقد أن هذا شيء سرعان ما أصبحنا، كمجتمع، نعمل مع منظمة ICANN والمجلس قادر على اتخاذ قرار ما هناك، فإن ذلك سيساعد كثيرًا في تطوير العمل السياسي نفسه. ولكن هذا سؤال - وأنا لست خبيراً في القانون العام لحماية البيانات ولست محامياً، لكن هناك أسئلة حول ما إذا كانت هناك القدرة على مشاركة أو نقل المسؤولية من الأطراف المتعاقدة، وخاصة المسجلين، كأقرب كيان لعملائهم إلى أطراف ثالثة، بما في ذلك ICANN كمنظمة. هناك أسئلة حول من الذي يلعب دورًا فيما يتعلق بهيئة اعتماد، كما تعلمون، إذا كان هناك نظام يمكنكم من خلاله منح حق الوصول المعتمد لمستخدمين معينين، سواء قمتم بالاتصال بهم كمخطرين موثوق بهم أو أطراف مهتمة أنشأوا أوراق اعتمادهم من خلال الثقة. هناك أسئلة حقيقية حول، من تعرف، من لديه الدور ومن الذي يؤدي هذه الأدوار. وأعتقد أن منظمة ICANN موجودة بالتأكيد في مكان ما، ولكن لم يتم تحديد مكان وكيفية ذلك.

تيجاني بن جمعة: شكراً لك. ليس فقط عن الوصول. إنها أيضًا تتعلق بجمع البيانات. إنها أيضًا تتعلق بمعالجة البيانات.

لذلك أنتم تركزون على SSID. هذا مهم للغاية، ولكن هناك أيضًا الكثير من المشكلات المتعلقة بجمع البيانات ومعالجتها.

شكراً لك.

كيث درازيك: شكرًا لك، تيجاني. متفق عليه بصدق.

التالي.

بيرس أودونوه: مرحبًا، صباح الخير. شكراً لك. اسمي بيرس أودونوه. أنا عضو في GAC، ولكن أتحدث نيابة عن المفوضية الأوروبية.

بادئ ذي بدء، السفير كاركلينز، جانيس، شكرًا جزيلاً على كل العمل الشاق الذي تقومان به مع الفريق. ويجب أن أقول بالفعل إن التوصيات الأولية، على الرغم من أنها في شكل مسودة، هي بالتأكيد ما يمكن للمفوضية الأوروبية أن تتخلف عنه بالكامل من حيث الاتجاه الذي تتخذه في المرحلة الثانية. لذلك نحن نتطلع حقًا إلى نتيجة سريعة لهذا العمل.

ثانياً، فيما يتعلق بالعناصر التي قدمتها إيلانا إلينا من فريق ستروبيري، هناك عنصر واحد فقط لدينا فيه علامة استفهام كبيرة جدًا، وهي تتعلق بفكرة أننا قد نستخدم نموذج الوصول الموحد هذا كمسار عائد للبيانات التي يتعين تقديمها إلى مقدم الطلب، بمعنى أنه سيكون هناك تحديد على مستوى البوابة المركزية بشأن ما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي، في الواقع، أن يتم نقل البيانات، الأمر الذي يتطلب جمع البيانات ومعالجتها بواسطة نموذج الوصول. وهذا في الواقع يجعل كل شيء أكثر تعقيدًا في ظل القانون العام لحماية البيانات. لن يؤدي، في الوقت نفسه، إلى إزالة مسؤولية وحدة التحكم في البيانات، والتي هي أمين السجل أو السجل. لذا، سيكون لدينا سؤال حول ما إذا كان الأمر يستحق بالفعل هذا التعقيد الإضافي وهذه المسؤولية الإضافية، والتي ستقع في الواقع على ICANN بالإضافة إلى المسؤولية التي ستستمر في تطبيقها على وحدة تحكم البيانات الأخرى.

لكن الآن، بعد أن قلت ذلك، فإننا لن نتوقع ولن تؤثر المفوضية الأوروبية بأي شكل من الأشكال على موقف المجلس الأوروبي لحماية البيانات، لذلك نحن سعداء أن هذا الاقتراح قد تم اقتراحه الآن لهم، وسوف نقوم، بالطبع، سنحاول مساعدتهم في تسريع مداولاتهم فيما يتعلق بهذا التقديم. لكن هذه قضية واحدة نحن في المفوضية الأوروبية لدينا قلق كبير.

طرح سؤال حول المادة الثانية والعشرين فيما يتعلق بالمعالجة الآلية. أود فقط الإشارة إلى أن ذلك يجب أن يؤخذ في سياق مفاوضات القانون العام لحماية البيانات، ومن المهم بشكل خاص ملاحظة أنه بموجب هذه المادة فيما يتعلق بالمعالجة الآلية، هناك بالفعل استثناءات، خاصةً إذا كانت وحدة التحكم في البيانات تخضع للقانون الأوروبي أو لقانون دولة عضو. لذلك ليس - لا تفترض وجود حظر تلقائي ضد المعالجة الآلية. إذا كانت الإجراءات القانونية الواجبة، فيمكن النظر فيها ضمن حدود محدودة.

لكنني أردت في الواقع الوصول إلى النطاق الواسع للعديد من الأشياء التي قالها بالفعل مشاركون آخرون من الحضور حول القانون العام لحماية البيانات نفسه.

أعتقد أنه تم الحديث عنها كثيرًا، فهم معظم الناس ما هو هدفها. لم يكن القانون العام لحماية البيانات، على الرغم من أن الكثير منكم لا يصدق ذلك، لم يكن مصممًا ليكون له تأثير خارج الحدود الإقليمية بالطريقة التي وضعت بها مناطق أخرى في العالم تشريعاتها، لكن من الواضح أنها تفعل ذلك عندما يتعلق الأمر بالبيانات الشخصية لموضوع بيانات أوروبي أو، واسمحوا لي أن أكون واضحا بشأن هذا، حول بيانات أي فرد، بغض النظر عن مصدره في العالم، حيث يتم تخزين البيانات أو معالجتها في الاتحاد الأوروبي. هذا ينطبق على جميع البيانات الشخصية.

إذن، هناك بعض القيود على النطاق، لكنني أود أن أقلب الحديث للحظة وأقول أليس من الرائع أن تجري دول ومناطق أخرى في العالم الآن مناقشة جادة حول زيادة وتحسين مستوى خصوصية البيانات. لذلك نحن فخورون جدًا في أوروبا بوجود القانون العام لحماية البيانات كمعيار. ربما جهة ما يمكن أن تضيف تحسينات عليه. سيكون ذلك رائعًا أيضًا. لكنني، في هذا السياق، مع ذلك، أقبل تمامًا ما قيل وأؤيده فعليًا وقد قيل للجنة GAC أمس من قبل ممثل GNSO، وهو أن عمل EPDP هذا وعمومًا ما يتم العمل في ICANN ليس حول إعادة تصميم أو إنشاء قانون آخر لحماية البيانات. يتعلق الأمر ببساطة بحماية الخصوصية مع ضمان، في الوقت نفسه، بقدر ما هو مطلوب، أن ICANN والأطراف المتعاقدة معها يمكن أن تتوافق مع القانون العام لحماية البيانات.

لذلك يجب أن ننظر إلى إيجابيات هذه المناقشة بأكملها ونأمل أن نتعلم من القانون العام لحماية البيانات، وربما نتعلم من بعض الأخطاء التي ارتكبت، ولكن لا نفترض بأي حال من الأحوال أن هناك سلفًا سلبيات عن أي شيء يتم اقتراحه حيث سيتم مهاجمته ببساطة لأنه يأتي من خارج الاتحاد الأوروبي. وهذا ليس صحيحًا.

رسالتي الأخيرة، أنا آسف لأني استغرقت وقتًا طويلاً، شكراً جزيلاً لكم على كل العمل الذي تم إنجازه، ونتطلع إلى نتيجة سريعة للمرحلة الثانية.

شكراً لك.

كيث درازيك: شكراً جزيلاً على هذه المداخلة. مفيدة للغاية، ونتطلع إلى مزيد من التواصل معك ومع الآخرين.

أراد يوران الحصول على استجابة لفترة وجيزة أو في المتابعة، ثم سنعود إلى الجانب الآخر.

يوران ماربي: إنه سؤال مهم للغاية طرحته المفوضية الأوروبية، وهو في الواقع السؤال 4 الذي طرحناه على DPAs أيضًا لأنه ليس لدينا إجابة عليه.

الحجة الأخرى لاستخدام نموذج أكثر مركزية هي في الواقع للأمن، للتأكد من أن سلامة الأسئلة تسير في الاتجاه الصحيح.

لكن ليس لدينا إجابة عليه، ولهذا السبب طرحنا السؤال على وجه التحديد على DPAs.

شكرًا جزيلاً.

كيث درازيك: شكرا جزيلاً لك، يوران.

حسنًا. التالي في الصف.

متحدث لم يذكر أسمه: أنا (قول الاسم) مرة أخرى للسجل.

استخدمتم المصطلح "وحدة تحكم البيانات المشتركة". اسمحوا لي أن أوضح لكم وأزيل الأمل من هذا المصطلح.

هذا المصطلح غير محدد جيدًا. هو الآن قيد المناقشة ولكن مكتب حماية البيانات في أوروبا، وكيف سيتم تطبيقه وماذا يعني.

كان لدينا هذه المشكلة في العمل. علينا أن نعمل مع مثل هذه القضايا. وقد أجرينا مناقشة مثيرة للاهتمام مع ضباط حماية البيانات لدينا وخاصة في هذا المصطلح. وصنعوا - أفضل، لقد أفسدونا بما هو آت. الملكية المشتركة أو التحكم في البيانات المشتركة ليست معناه، المصطلحات الفنية. المصطلح الذي يعني أن الطرفين يحددان استخدام البيانات، ولكل منهما مصلحة في أجزاء خاصة من استخدام البيانات. وذلك ليس الحال هنا.

ليس للسجلات وأمناء السجلات أي اهتمام بنشر بيانات مثل WHOIS. من النموذج التشغيلي لهم، ليست هناك حاجة للقيام بذلك. الحاجة الوحيدة للقيام بذلك هي من العلاقات التعاقدية مع ICANN.

وبالتالي فإن الطرف الوحيد الذي يحدد حالة الاستخدام والمتطلبات هو ICANN. لذا فإن المصطلح بالكامل "وحدة تحكم البيانات المشتركة" لا ينطبق على هذا. وحدات التحكم في البيانات ليست مؤسسات تعمل في بيئة تقنية. إنه ليس المصطلح الإرشادي. الأمر ليس كذلك - لا يعني مصطلح التشغيل الفني أنه مشغل إرشادي. هذا يعني فقط من الذي يحدد الكلمات في العقد.

لذا رجاءً لا تأملوا في أن تتمكنوا من الذهاب وإدخال أطراف أخرى. ستكون مسؤوليتكم وحدكم الوحيدة عن جميع البيانات إذا كانت لديكم في العقد ولم يتمكن الطرف الآخر من إخراجها.

شكراً.

كيث درازيك: حسنًا. شكرًا جزيلاً لك على تلك التعليقات. وأعتقد - إذا فهمتك بشكل صحيح، لأنه، في نظرك، ICANN هي التي تضع القواعد وتضع المتطلبات، فهي في الأساس وحدة التحكم، ثم أعتقد أن الأمور ستصبح فجأة أسهل بكثير بالنسبة لنا في محادثاتنا، لأنني أعتقد أن مسألة معالجة المراقبة والمسؤوليات والأدوار، وما إذا كانت هناك علاقة مشتركة بالرقابة أم لا، هي واحدة من الأشياء التي لا تزال غير واضحة للمجموعة والتي يمكن أن تخدم بالتأكيد مع التوضيح.

حسنًا. لدينا حوالي عشر دقائق متبقية. أنا سعيد برؤية الناس ما زالوا مهتمين بما يكفي للمجيء إلى الميكروفونات. تفضلوا رجاءً. إذا كنت ترغب في المساهمة بأي أسئلة أو تعليقات، يرجى المضي قدما.

فريد فيلمان: مرحبًا، أنا فريد فيلمان.

أنا أتحدث بصفتي الشخصية. وكنت أفكر مرة أخرى في تصريحات كريس، وكذلك الآخرين.

أعتقد أنه كان هناك الكثير من العمل المنجز حول استخدام WHOIS وتقرير WHOIS في عام 2012. لذلك قد نود في الواقع التفكير في العودة إلى ذلك والتفكير في استخدامات تلك البيانات.

ويبدو لي عندما أنظر إلى عمل EPDP، أن الكثير من العمل قد تم بالفعل في العديد من الأماكن الأخرى. في الواقع، كان هناك حدث ممتاز حقًا استضافته Intanet (صوت) بالأمس، وحيث

كان هناك الكثير من العمليات التي كان الناس يستخدمونها في IDK وPIR وأماكن أخرى، في المملكة المتحدة، لجمع واحد، هذه البيانات، واستخدام البيانات، وتحديث الإساءة.

لذلك يبدو لي أن إعادة اختراع كل هذا العمل قد يكون مضيعة للوقت. ونحن نعمل لمدة 18 شهرًا في هذا. وبينما نحاول وضع السياسة، هناك الكثير من الناس الذين يتعرضون للأذى بشكل مؤقت. وقد رأينا زيادة في الانتهاكات. لقد سمعنا من IBM X-Force أن الحظر يتم إعاقته بسبب عدم توفر البيانات.

لذا، أود فقط أن أعود خطوة إلى الوراء وأن أسمع منكم حول كيفية استخدام EPDP لبعض الأعمال الحالية لتسريع هذه العملية بالفعل حتى نصل إلى حل بسرعة أكبر.

كيث درازيك: حسنًا. شكرًا جزيلًا لك فريد. كما تعلمون، بالعودة إلى تعليقاتي السابقة، وإشارة جانيس إلى الحاجة إلى التصرف على وجه السرعة وبصورة عاجلة، فمن المؤكد أن مجلس GNSO في تكويننا لهذه المجموعة للمرحلة الأولى والمرحلة الثانية أقر بالتأثير على مستخدمي الطرف الثالث للبيانات غير العامة، ما هي الآن البيانات غير العامة. وبالتأكيد هناك اعتراف بأننا بحاجة إلى التحرك في أسرع وقت ممكن. لكن هذه قضايا صعبة ومعقدة. يسير فريق EPDP الآن في المرحلة الثانية على الطريق الصحيح لتقديم تقريره قريبًا، بهدف الانتهاء من ذلك - بشكل مثالي، في أيار/مايو.

أفترض أن هناك - هناك رأي مفاده أن الآثار السلبية تحدث وأن عدم الوصول إلى تلك البيانات يعوق مختلف المجموعات والأشخاص في عملهم. وأعتقد أننا اعترفنا بذلك في تكوين هذه المجموعة. ونحن نفعل ما في وسعنا لدفع هذا الشيء إلى الأمام.

جانيس، لا أدري فيما لو كنت أردت إضافة أي شيء إلى ذلك.

حسنًا. شكراً لك.

حسنًا. التالي في الصف. شكراً لك.

نيك وينبان-سميث: مرحبًا بالجميع. أنا نيك وينبان-سميث، من نومينت المملكة المتحدة، أنا موظف حماية بيانات، وأنا مستشار عام للشركة.

من الواضح أننا نعمل على رموز الدول. لدينا بعض gTLDs أيضًا للمناطق الجغرافية المحددة.

لذا في غياب نوع من الإجماع، كان على كل مشغل سجل وأمين السجل التوصل إلى عمليات الكشف الخاصة بهم، لذلك هناك عمل معقد.

ولدي نوع من - سؤال محدد تمامًا، يتعلق بالعملية، ولكن أيضًا خطر، لأن ما يميل إلى أن يكون مشاكل بموجب قانون حماية البيانات هو شكاوى من بيانات الأشخاص والطريقة التي يتم استخدامها. والكثير من الناس لا يعرفون حقًا WHOIS. ولكن ما هي سياستنا، هي عندما نكشف عن بيانات الأشخاص، عندما يتم التعبير عن ذلك لأغراض مشروعة، هل نبلغ موضوع البيانات، وقد أبلغنا المسجل بأنه يتم الكشف عن بياناتهم. وهذا يدفع بعض الشكاوى. لكننا نعتقد أنه من الإنصاف والشفافية القيام به ونحن سعداء للقيام بذلك وسعداء لتحمل مخاطر وجود الشكاوى.

وتساءلت عما إذا كانت الحلول التي تتطلعون إليها ستتضمن أيضًا مقياس الشفافية هذا وكيف سيعمل الأمر وهذا النوع من الأسئلة. أتساءل ما إذا كنتم قد حصلتم على هذه التفاصيل حتى الآن.

كيث درازيك: شكرًا لك، نِك.

جانيس، أنا سوف أترك لك الإجابة عن هذا السؤال.

جانيس كاركلينز: نعم، هذا قيد الدراسة. لا أستطيع أن أعطيك المزيد من التفاصيل. في الوقت الحالي، لا يوجد نوع نهائي من الاقتراح على الطاولة. لكن، نعم، هذا قيد الدراسة.

وربما أستطيع أن أغتنم هذه الفرصة ربما لتقديم إجابة أكثر وضوحا على سؤال وكيل الخصوصية.

إذن حصلت على مساعدة في هذا. وأود أن أقول إن الكشف عن معلومات وكيل الخصوصية كان يخضع لعملية وضع سياسات PDP مختلفة، والتي هي حاليا قيد التنفيذ. لذلك نحن بحاجة إلى الانتظار حتى يتم الانتهاء من هذا التنفيذ. لذا أوصى فريق EPDP في المرحلة الأولى بالفعل أن يتم تسمية تسجيل الوكيل/الخصوصية على هذا النحو في RDAP بحيث يمكن للطالب الانتقال

فورًا إلى موفر الوكيل/الخصوصية بدلاً من الذهاب إلى SSAD واستلام معلومات موفر الوكيل/الخصوصية.

كيث درازيك: شكراً لك يا جانيس على هذا التوضيح. هذا مفيد جدًا.

التالي في الصف. بقي لدينا أربع دقائق تقريبًا. شكراً لك.

متحدث لم يذكر أسمه: أنا فرانك (ذاكرًا الاسم) مع جمعية الصور المتحركة.

كنت أرغب في الثناء على الورقة التي تم إرسالها إلى المجلس الأوروبي لحماية البيانات المسمى ورقة مشروع ستراوبري، لأنني أعتقد أنه من المحتمل أن تساعد عمل EPDP عن طريق توضيح الإطار القانوني حول أحد الخيارات التي كانت قيد الدراسة، نوع من حل وضع مرتبك.

ولكن أيضًا من منظور، كما تعلمون، مدى قابلية التطبيق لهذا النظام في النهاية. في الوقت الحالي، لدينا نظام لا مركزي تمامًا يتطلب من كل طرف متعاقد واحد أن يكون لديه محام أو أكثر لمعالجة الطلبات، وما إلى ذلك، مما يخلق الكثير من التأخير، ولكن هناك الكثير من التكلفة بالنسبة لهم. لمقدمي الطلبات، الكثير من التأخير كذلك. الكثير من عدم اليقين. وبشكل عام، الآن، معدل منخفض بشكل لا يصدق من الاستجابة للطلبات.

لذلك نحن نأمل أن يتمكن المجلس الأوروبي لحماية البيانات بسرعة وبصورة إيجابية من تقديم هذا النوع من الإرشادات التي توضح أنه، كما تعلمون، يمكن النظر في هذا النوع من النظام الأسهل تنفيذاً وأسرع وأكثر فاعلية وكفاءة من خلال عملية معجلة لوضع السياسات.

كيث درازيك: حسنًا. شكرًا جزيلاً.

إيلينا، هل ترغبين في الرد على ذلك؟ هل هناك أية متابعة حيال ذلك؟ أعتقد أنه كان مجرد اعتراف بأن هناك أملًا في أن العمل الذي كنتم تقومون به والذي كانت منظمة ICANN تقوم به مع المفوضية الأوروبية ومع المجلس الأوروبي لحماية البيانات ستؤتي ثمارها وتكون مثمرة.

إيلينا بليكسديا: نعم. شكراً لك.

كانت هناك تدخلات مماثلة من قبل أشخاص آخرين اليوم يسألون عما سيكون عليه الدور في مسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة التي وضعناها، بالضبط ما سنربطه بهذه الورقة لنطلبها. لأنه ليس شيئًا واضحًا. ليس الأمر سهلا. ونأمل أن تنور الإجابة EPDP أثناء تفكيرهم في خياراتهم.

الآن، ما إذا كان ما نقترحه ممكنًا، يبقى أن نرى. إنها ليست مباشرة. إذا كان الأمر كذلك، فلن نطرح الأسئلة. شكراً لك.

كيث درازيك: شكرًا جزيلاً. وأعتقد أنه من المهم أن نلاحظ هنا أن العمل الذي كانت إيلينا وفريقها يعملون عليه مع المفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي لحماية البيانات يهدف إلى تنوير عمل EPDP وعمل وضع سياسة التوافق في الآراء من أسفل إلى أعلى الذي يجري داخل هذا المجتمع. لذلك سيكون مدخلاً يجب أن ينظر فيه فريق EPDP، ومن الناحية المثالية، سنحصل على هذه المعلومات عاجلاً وليس آجلاً.

إذن شكرًا لكم على ذلك.

لقد أوشك وقتنا على الانتهاء. لا أرى أي أيادي إضافية أو أشخاص عند الميكروفون.

انتظروا قليلاً. لدي سؤال آخر، بل سؤالين آخرين. هل لدينا أي مشاركة عن بعد؟

حسنًا. شكرًا جزيلاً.

حسنًا. الميكروفون لك، برادلي.

برادلي سيلفر: مرحباً. أنا برادلي سيلفر. أنا مستشار قانوني لشركة WarnerMedia.

أود متابعة الأسئلة بين التعارضات المحتملة بين سياسة WHOIS وغيرها من قوانين حماية البيانات.

من الواضح أن هناك سياسة توافقية قديمة وإجراء للتعامل مع التعارضات بين سياسة WHOIS والتزامات WHOIS والقوانين الوطنية لحماية البيانات التي كانت غائبة بشكل واضح عن المناقشات على مدار السنوات القليلة الماضية، لأننا كنا نركز على السير في اتجاه آخر.

أظن أن سؤالي لهؤلاء الموجودين في اللجنة وعلى الأرجح بشكل أوسع هو، ما مدى أهمية استمرار سياسة وإجراءات الإجماع الطويلة الأمد، بالنظر إلى الاتجاه الذي اتبعته ICANN في المراجعة الجذرية لسياسة WHOIS فيما يتعلق بالقانون العام لحماية البيانات، بالنظر إلى أنها من المحتمل أنه سيكون هناك منذ فترة طويلة قوانين حماية البيانات الأخرى التي من شأنها أن تتعارض مع سياسات WHOIS الحالية والتزاماتها؟

كيث درازيك: شكرًا جزيلًا. هذا سؤال رائع في حقيقة الأمر. أخشى أنه ليس لدي إجابة أثق بها في الوقت الحالي للرد في هذا الوقت. لكنني أعتقد أن هذا يمكن أن نتناوله بعد الاجتماع ونرجع إليك.

وأنا لا أعرف ما إذا كان أي شخص آخر لديه فكرة عن ذلك أم لا.

ولكن أعتقد أن وجهة نظرك في محلها. أعني، إلى حد وجود سياسة حالية تتحدث عن ما تفعله وكيف تتعامل مع التعارضات - كما تعلمون، بين التزامات WHOIS والقوانين الوطنية، أعتقد أنها في محلها بالتأكيد. وسنلقي نظرة على ذلك. وبالتأكيد سننظر في ذلك على مستوى مجلس GNSO. لذلك سألتزم بالعودة إليك بإجابة على ذلك.

حسنًا. شكراً.

حسنًا. التالي في قائمة الانتظار والأخير قبل أن نختتم. شكراً لك.

متحدث لم يذكر أسمه: لدي فقط مجرد تعليق حول المراقب.

كمراقب، لدي - لقد أثبتت الكثير من الصعوبة. وتقول المرحلة الثانية من EPDP إنني غير قادر على الانضمام إلى العمل مباشرة، ولا يجب أن أرى سوى هذا خارج الاجتماع.

كمصدر قلق، هل يمكنكم التأثير على EPDP لإعطاء هذه الفرصة لهذا الأخير - هذه الفترة المتبقية من EPDP عبر الإنترنت.

شكراً لك.

كيث درازيك: حسنًا. شكرًا جزيلًا. سوف يتم تصحيح كلامي هنا إذا كنت مخطئًا، ولكن هناك إمكانية لأي شخص في المجتمع للاستماع إلى الاجتماعات ومتابعة اجتماعات فريق EPDP بالفعل. إذن هناك بالفعل القدرة على الاستماع إلى الصوت والاستماع ومراقبة الصوت.

وسنكون سعداء للتأكد من أن هذا يتم نشره وتعميمه بحيث يعلم الجميع. ونحن بالتأكيد نرحب بأي شخص يريد مراقبة عمل هذه المجموعة.

ولكي نكون واضحين، تم تعيين هذه المجموعة في إطار ضيق للغاية مع مسؤوليات محددة للغاية. ونحن كمجلس GNSO كوناها، بشكل أساسي، لتكون نموذجًا تمثيليًا، وبالتالي فإن أعضاء المجموعة الذين يشاركون ويساهمون بشكل مباشر يمثلون الأجزاء الأخرى من مجتمع ICANN وجميع أجزاء مجتمع ICANN. لذلك هناك هيكل تمثيلي. إذا كنت، من خلال مؤسساتك المعنية، ترغب في المساهمة، فعادةً ما تفعل ذلك من خلال هياكل مجموعتك ومن خلال الأعضاء الذين عينتهم هياكلك. ونحن بالتأكيد نرحب بذلك.

وبذلك، انتهى وقتنا الآن. أعتقد أنه علينا التوقف هنا. أي أسئلة نهائية، تعليقات من أعضاء اللجنة؟

جانيس كاركلينز: لا، مجرد تأكيد الإجابة على السؤال الأخير. يتم بث جميع اجتماعات فريق EPDP مباشرة، بشكل صوتي. وبعد الاجتماع، حرفيًا، خلال ساعة واحدة، يكون التسجيل الصوتي - يتم نشر رابط التسجيل الصوتي ويمكن للجميع تنزيله. لا توجد قيود في هذا الصدد.

متحدث لم يذكر أسمه: لكن جودة البث المباشر للصوت ليست جيدة دائمًا. لذلك أوافق حقًا - لقد ذكرت ذلك لموظفي ICANN لعدة مرات. لذلك - إذا كان من الممكن إنشاء، كما فعلنا في المرحلة الأولى، قاعة ثانية فيها - مع Zoom، والتي يمكنك اتباعها - ولكن مع الصوت المباشر، صدقوني عندما أقول ذلك هناك الكثير من الصعوبة للمتابعة.

كيث درازيك: حسنًا. شكرا لك على هذا التعليق.

أرجو المعذرة. شكرا لك على هذا التعليق. وسآخذ عنصر إجراء للعمل مع الموظفين على استكشاف كيفية تحسين جودة الصوت. أعتقد أن هناك تحد تقنيًا لأننا انتقلنا من Adobe Connect إلى Zoom مع عدم القدرة على اعتماد قاعتين متوازيتين في Zoom. سننظر في الأمر.

شكرًا، للجميع، نقدر لكم الانضمام. شكراً على المساهمة والمشاركة. لن تكون هذه آخر مرة نفعل فيها هذا.

شكرًا جزيلاً لفريق EPDP والموظفين على كل ما قمتم به لتوصيلنا إلى هذه النقطة. ونحن نتطلع إلى رؤية تقرير أولي في المستقبل.

شكرًا للجميع.

[إنتهاء التدوين]